



المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر السياسات الضريبية الحديثة

نوفمبر ٢٠١٧

كيف تؤثر المشروعات الصغيرة علي حركة النمو الاقتصادي

- تمثل الصناعات الصغيرة وسيلة فعالة لمعالجة المشكلات التي تواجه الاقتصاديات العالمية وخاصة بعد مرورها بالعديد من الازمات الاقتصادية مثل الركود والكساد العالمي والتضخم وارتفاع معدلات البطالة في الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء
- ومن هنا تظهر الحاجة الملحة للاهتمام بالمشروعات الصغيرة في مصر للأسباب التالية:
 ١. الدور الذي تلعبه تلك المشروعات كقاطرة للتنمية المستدامة.
 ٢. استيعاب الزيادة المستمرة في اعداد السكان والحد من البطالة بأشكالها المختلفة.
 ٣. زيادة مستوى دخل الفرد.
 ٤. تشجيع ريادة الاعمال.

المشروعات الصغيرة في مصر

اجمالي عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر علي
مستوي الجمهورية

٢,٤ مليون منشأة

المنشآت متناهية الصغر تمثل ٩٦% من اجمالي المنشآت بينما تمثل المنشآت الصغيرة جدا ٣,٤% *

اجمالي قيمة الإنتاج الكلي وقيمتها المضافة الاجمالية

انتاج كلي بقيمة ٤٠٣,٨ مليار جنيه بقيمة مضافة اجمالية
٢٨٢,٣ مليار جنيه

* الصناعات التحويلية

المصدر: الجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء - اصدار أغسطس 2016

أسباب عزوف المشروعات الصغيرة عن الانضمام للاقتصاد الرسمي

الإجراءات المعقدة التي تتبعها الجهات الحكومية ومنها الإدارة الضريبية.

ارتفاع تكاليف الانضمام والالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة للاقتصاد الرسمي .

التواجد خارج منظومة الاقتصاد الرسمي يمثل ميزة لتلك المشروعات نظرا لغياب الرقابة المجتمعية والصحية وسهولة التعامل دون تحمل ايه أعباء إضافية.

اهم سمات النظام الضريبي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

تخفيض سعر
الضريبة الفعال
(Effective tax rate)
للتشجيع على زيادة
التنافسية بين تلك
المشروعات

تبسيط النظام في
مختلف مراحل
التعامل مع الإدارة
الضريبية

تقسيم الممولين
من أصحاب
المشروعات
الصغيرة
والمتناهية الصغر
الى فئات مختلفة

الاعتماد على
الضريبة الحكمية
(Presumptive tax)
كضريبة واحدة
بديله عن ضريبة
الدخل والضريبة
على القيمة
المضافة

المزايا الضريبية	الدولة
فرض سعر ضريبي مخفض (١٩%) على الـ ٥٠٠٠٠٠٠٠ رينجيت ماليزي الأولى من دخل المنشآت الصغيرة (ما يعادل ٦١٤٧١١.٩٢ \$) وما يزيد عن ذلك يخضع للسعر العام للضريبة (٢٤%).	ماليزيا
<ul style="list-style-type: none"> • تطبيق نظام خاص يفرض ضريبة على رقم الأعمال على المنشآت متناهية الصغر كبديل عن ضريبة الدخل والضريبة على الأرباح الرأسمالية والضريبة على القيمة المضافة؛ • يتم فرض الضريبة على رقم الأعمال على أساس سنوي ويتم سدادها مرتين سنويا (كل ستة أشهر). 	جنوب افريقيا

المزايا الضريبية	الدولة
<ul style="list-style-type: none"> • فرض ضريبة على رقم الاعمال حيث يتم تقسيم الممولين الى شرائح وفقا لرقم الاعمال ويتم اعفاء ما هو اقل من \$٢٥٠٠ سنويا وذلك مع الاخذ في الاعتبار عدد العمالة. • تطبيق نظام electronic fiscal device وهو جهاز الكتروني لمتابعة تسجيل العمليات المالية وطباعتها ووظيفته الربط بين مصلحة الضرائب ومبيعات الممولين والزامهم بإصدار فواتير وقد تم التطبيق على مرحلتين من عام ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٥. • تخصيص صفحة لكل ممول متوسط او صغير او متناهي الصغر على شبكة الانترنت لتسجيل وحساب عملياته المالية والضريبة المستحقة عليها وارسالها الكترونيا الى صفحة المصلحة. 	<p style="text-align: center;">تنزانيا</p>
<p>منح حوافز ضريبية للصناعات الصغيرة التي تقوم بإنتاج قطع الغيار اللازمة للصناعات الثقيلة والكيمياويات ومن امثلة تلك الحوافز تخفيضات ضريبية في السنوات الأولى من عمر المشروع تصل الى ٥٠%.</p>	<p style="text-align: center;">كوريا</p>

رؤية السياسة الضريبية المصرية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

أعداد منظومة متكاملة تتعاون فيها كافة أجهزة الدولة لتوفير البيانات والمعلومات الكاملة عن أنشطة هذه المشروعات مع توفير وسائل جذب من خلال الحوافز الضريبية وغير الضريبية للانضمام طواعية الي الاقتصاد الرسمي.

توفير وسائل جذب لتلك المشروعات تتسم بمايلي

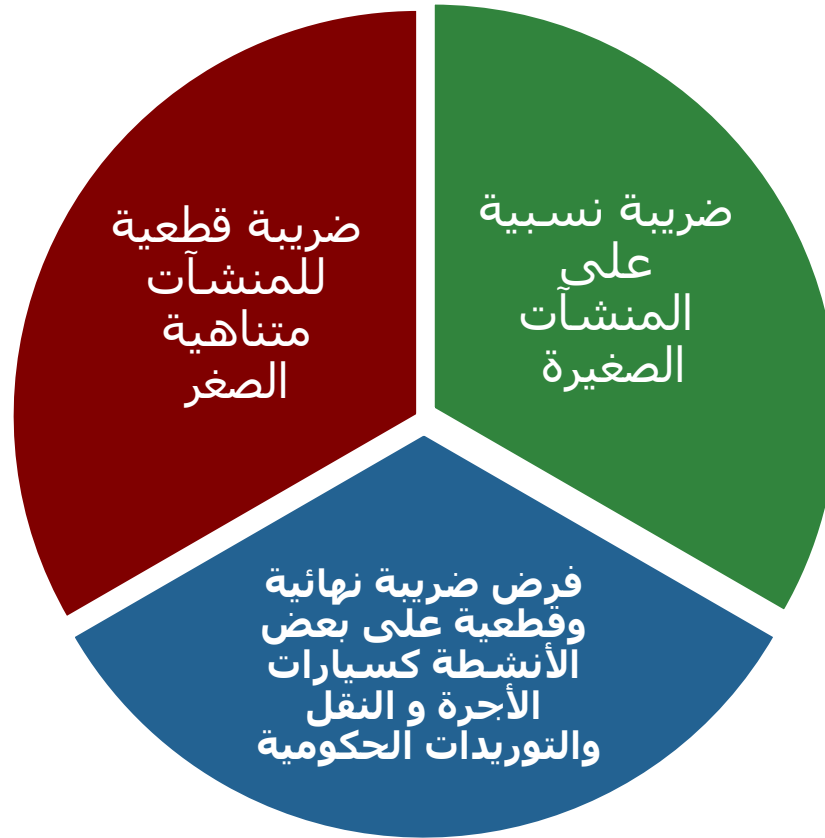
١. تصميم نظام ضريبي مبسط يتميز بالسهولة ومرونة التطبيق.
٢. تخفيف الأعباء الضريبية و عدم تحميل الإدارة الضريبية والممول تكاليف إدارية ومالية تعوق هذا النظام.
٣. ربط الحصول علي الخدمات الأساسية للمشروع كالكهرباء والغاز بالالتزام الضريبي لتلك المشروعات.
٤. منح تيسيرات لتمويل المشروعات المسجلة لدى الجهات الرسمية.
٥. منح حوافز تأمينية لرب العمل والعمال والمسجلين لتلك المشروعات.
٦. تشجيع الانتقال لنظام المدفوعات غير النقدية والتوسع في نظام الفاتورة كأساس للتعاملات.
٧. منح حوافز ضريبية خاصة لريادة الأعمال التي تتسم بالإبتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والمجالات العلمية الأخرى.

أولا : تحديد معيار الخضوع للنظام المقترح

معيار رقم الاعمال السنوي هو المعيار الأساسي في تصنيف المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر باعتباره الأساس والمؤشر الدقيق والعاقل للحكم علي ان نشاط المشروع صغير ويحتاج الي رعاية.

**هل هناك ضرورة لتوحيد معيار الخضوع للضريبة
او توحيد التعريف مع الجهات الأخرى...؟**

ثانيا : تحديد طريقة حساب الضريبة



ثالثا : إجراءات ربط الضريبة

- تعتبر الضريبة - سواء كانت ذات مبلغ ثابت او نسبية - ضريبة نهائية.
- تبسيط إجراءات ربط الضريبة.
- إعادة النظر في المشروعات الصغيرة كل فترة (٣ - ٥ سنوات) للوقوف علي حجمها الحقيقي والتعامل معها علي أساس حجم نشاطها .

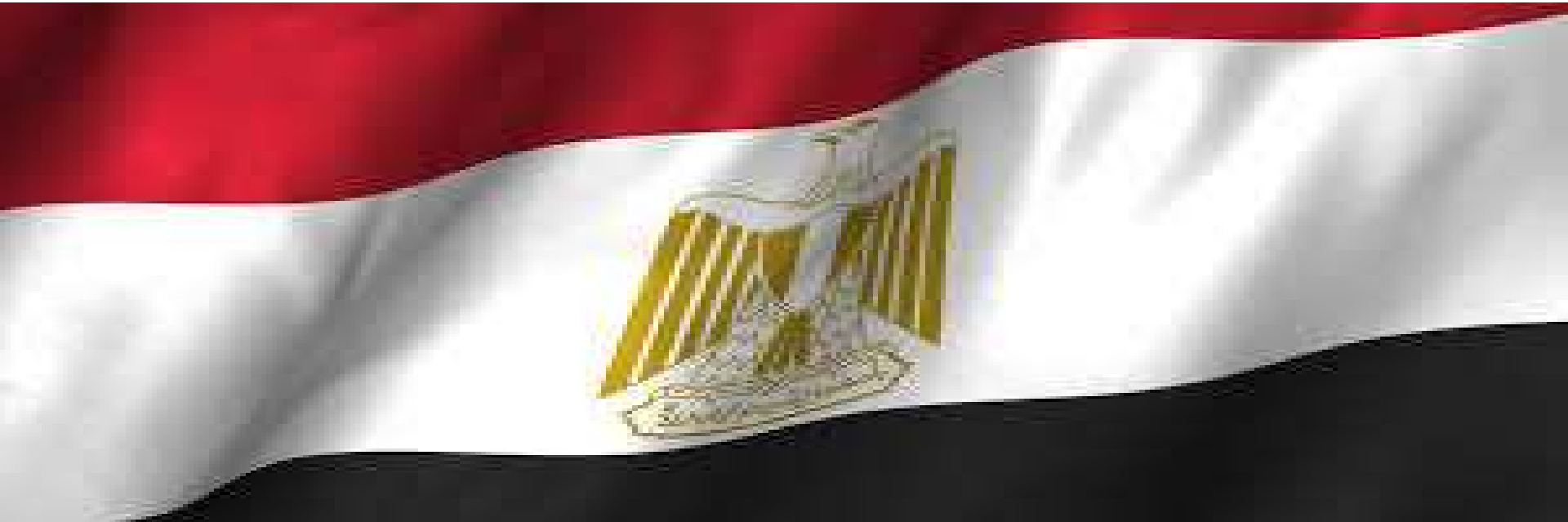
- وجود نص للعفو الجزئي او الكلي عن مديونياتها الضريبية.
- منح حوافز غير ضريبية لتشجيع الانضمام للمنظومة وتشمل أولوية للدخول في المزادات الحكومية والمناقصات والحصول علي أماكن في الأسواق التجارية والصناعية وتيسير الاقتراض.
- إعادة النظر في حد التسجيل في الضريبة علي القيمة المضافة كل عدة سنوات لمراعاة ظروف التضخم والقيمة الحقيقية للنقود .

العمل على الحد من الاقتصاد القائم على التعاملات النقدية

التأصيل لثقافة البطاقات
الائتمانية وإصدار الفواتير

الزام المنشآت الصغيرة بفتح
حساب بنكي بمبالغ بسيطة
بالتعاون مع البنك المركزي

الزام الممولين من تلك الفئة
باستخدام ماكينات التسجيل
النقدي الإلكتروني
(Electronic cash register)



شكراً